ورقة علمية قدمت بورشة لجنة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمعية الوطنية للانتقالي (3-1)..

أهمية تطوير بنية التعليم الجامعي التحتية ودور الإدارة والقيادة الأكاديمية بنهوضه

الأمناء قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في ثلاث حلقات ما جاء في الورقة البحثية العلمية المقدمة في ورشة لجنة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي لأستاذ الفيزياء بجامعة عدن، وعضو الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي أ.د.خالد مثنى حبيب، والمعنونة ب»أهمية تطوير البنية التحتية للتعليم الجامعي ودور الإدارة والقيادة الأكاديمية في عملية النهوض بالتعليم الجامعي".

كيف حرف مسار التعليم في الجنوب بعد حرب ٩٤م؟

مقارنة بين واقع التعليم الجامعي بالجنوب حاليًا وقديمًا

لماذا تأجل الإعلان عن الجامعات الجنوبية الجديدة؟

أهمية التعليم الجامعي

يعد التعليم الجامعي ركيزة أساسية للتنمية، فالثروة ورأس المال الحقيقي ينبعان من الاستثمار في العنصر البشري الوطني المؤهل الذي يستطيع النهوض بأمته ووطنه إلى مصاف الدول المتقدمة.

وقد أصبح واضحاً أن بناء الإنسان هو الطريق الأسلم للبناء والرقي والتقدم، وعلى هذا الأساس تأخذ الدول على عاتقها رسم السياسات الاستراتيجية وتنفيذ الخطط التكتيكية لتطوير التعليم الجامعي من منطلق التوجيهات السامية التي تهدف إلى الرقي بمستوى التعليم الجامعي كماً ونوعاً، وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية. وهو ما يستوجب على هذه الدول إيلاء التعليم الجامعي اهتمامًا متزايدًا ودعمًا كبيرًا لتحقيق شروط نجاحه.

وإذا ما نظرنا إلى واقع التعليم الجامعي في الجنوب والمستوى الذي وصل إليه حالياً سيجعلنا نعود إلى الماضي إلى زمن دولة الجنوب لعمل مقارنة بهدف الكشف عن الخلل الحالي والاستفادة من التجارب السابقة الناجحة في تسديد الثغرات ومعالجة الخلل الذي أصاب جسد التعليم.

لقد كرست دولة الجنوب السابقة جل جهدها في بناء الإنسان، وهو ما انعكس على الاهتمام بالتعليم بكل أشكاله ومراتبه على المستويين العام والتخصصي، فقد حققت الدولة نجاحات كبيرة في هذا المضمار من خلال إخضاع برامج التعليم لخطط التنمية وسن القوانين واللوائح المنظمة لعملها وفي مقدمتها قانون إلزامية التعليم، لينتج عن ذلك مخرجات مهنية يعتمد عليها في البناء والتنمية في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية، وحصلت دولة الجنوب على اعترافات دولية حينها بتطوير التعليم الجامعي والمستوى الجيد الذي وصلت إليه جامعة عدن ولا سيما كليتي الطب والهندسة مقارنة بجامعات عربية وأجنبية ذات سمعة وشهرة، ناهيك عن ازدهار التعليم العام والقضاء على الأمية.

إن السياسات التعليمية والأكاديمية المتبعة من قبل دولة الجنوب السابقة تم التحايل عليها وحرف مسارها بعد حرب 94م من قبل سلطة الحرب والاحتلال، لتتحول إلى سياسات تهمش الإنسان وتشرعن ثقافة الفيد والفساد وكسب المال الحرام في كل مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة الأكاديمية ليصبح القدوة ليس من يعمل للمصلحة العامة بل من يبني نفسه ويستثمر منصبه لتحقيق مصالحة الشخصية. وبالتالي فإن مثل هذه السياسات المتبعة من قبل سلطات صنعاء لا يمكن لها أن تنفذ إلا بأدوات قيادية يتم اختيارها بعناية، وبدون شك فإن الغالبية من تلك القيادات لا تجعل المصلحة العامة ضمن أولوياتها، الأمر الذي يترتب عليه ممارسة الإدارة السلبية التي لا تلقي بالاً لأهمية التعليم الجامعي ومقومات نجاحه والتي في مقدمتها تأسيس البنية التحتية المواكبة لتطور العصر.

البنية التحتية للتعليم الجامعي بالجنوب

وتشمل البنية التحتية للتعليم الجامعي في الجنوب القاعدة المادية للجامعات الجنوبية بجميع كلياتها ومراكزها العلمية – مبانيها ومختبراتها ومكتباتها وقاعاتها الدراسية، وبكل ما تتطلب من تزود بالطاقة الكهربائية والاتصالات وشبكات الكومبيوتر وأنظمة المعلومات والوسائل التعليمية والايضاحية- فلا يمكن الحديث عن تعليم جامعي ناجح في ظل غياب بنيته التحتية، فإذا ما استحضرتنا الذاكرة في عهد دولة الجنوب السابقة سنجد أن البنية تطورت بالتدريج وفقاً لخطط التنمية المرسومة سلفا.

ورغم شحة الموارد المالية حينها إلا أنه تم توظيفها وفقاً لدراسة الجدوى وتحديد الأولويات، فمثلا عند اعتماد بناء مدرسة ثانوية أو كلية مستحدثة يتم توفير كل مستلزماتها من مختبرات ومكتبة وأدوات موسيقية ورياضية وأي خدمات طلابية أخرى حتى تحقق الغرض من إنشائها، ولذا لم تجد أي مدرسة موحدة أو ثانوية دون مختبر ودون مكتبة فما بالك بالكليات واجهة التعليم الجامعي التي حظيت أكثر بالرعاية والاهتمام من قبل الدولة. وبالتالي فإن مستوى التعليم الجامعي الذي وصلت إليه دولة الجنوب السابقة تحقق بفعل إدارة أكاديمية وقيادة سياسية حكيمة اعتمدت على التخطيط والتنظيم والتقييم والرقابة والمحاسبة والثواب والعقاب...إلخ، في حين ما نشاهده اليوم بفعل تأثير حرب 94م وما ترتب عليها من إضعاف لمستوى التعليم الجامعي يأتي بسبب غياب الاستراتيجيات الواضحة وتغيير التكتيكات بما يخدم المصالح الخاصة للنافذين.

ورغم وفرة الموارد المالية بعد وحدة الضم والإلحاق بسبب اكتشاف النفط وازدياد حجم الدعم الخارجي عبر المنظمات الدولية المانحة إلا أنه لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل في بناء القاعدة المتينة للتعليم الجامعي والبحث العلمي، وما تم إنجازه هو توسيع أفقي في تأسيس جامعات ومراكز علمية والتوسع في تأسيس كليات جديدة في إطار تلك الجامعات كالكليات التي بنيت في الحرم الجامعي (الهندسة والاقتصاد والحقوق)، وبعض من الكليات الجديدة التي تفتقر إلى البنية التحتية وأبرزها كلية العلوم التي تأسست على مباني كلية التربية عدن.

ورغم ضم مباني جاهزة إلى جامعة عدن أكانت بالإيجار أو بغيره، مثل مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ومبنى معهد باذيب ومبنى وزارة الخارجية وعدد من المباني الخاصة بالكليات الريفية، وبالرغم من ضخ أموال طائلة في بناء البعض من تلك المنشآت إلا أنها لم تستثمر بشكل جيد فنجاحها كان نسبياً، فلم تحقق الغرض المأمول منها في تخريج كوادر نوعية مهنية فعالة على نطاق واسع في سوق العمل لا سيما مخرجات كليات التربية التي لم تستطع إحداث تحسين ملموس في مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، وبالتالي فإن الفساد بالإدارة الى جانب نقص الإمكانيات واستمرار الحروب التي تغيب التخطيط وتستهلك الموارد المتاحة كلها عوامل تضعف البنية التحتية للتعليم وتؤثر سلباً على مخرجاته.

ففيما يتعلق بالميزانيات التشغيلية وصرف الأموال فلا توجد ميزانيات كفيلة بتشغيل العملية التعليمية بما يحقق جودة التعليم وجودة المخرجات، وحتى الأموال المتوفرة يتم صرفها في غير محلها كترميمات المباني على حساب تطوير المختبرات التي تعد الأساس في التعليم الجامعي لما لها من أهمية في الربط بين النظرية والتطبيق وإعداد مخرجات صالحة لسوق العمل.

وبالنسبة للمباني والمساحات والأراضي التابعة لجامعة عدن فقد حدث سوء تصرف بها كما حدث مع الأراضي التابعة لحرم كلية الآداب ومبنى ديوان الجامعة التي صرفت أرضيات لأشخاص، وما ترتب عليها من تشييد المبنى الشهير لاحد المتنفذين داخل سور الكلية، الذي اصبح يشكل ضرر عليها. كذلك تحويل مبنيي داخلية البنات ومكتبة كلية الحقوق ومباني تتبع كلية العلوم الإدارية بجوار المطبعة في مديرية الشعب إلى ملكيات خاصة لأشخاص، ناهيك عن التمليك الشخصي لمباني ومساحات كبيرة في بعض الكليات الاخرى، وما تتعرض له أراضي الحرم الجامعي (حرم كلية الهندسة) من نهب وبسط غير مشروع. ومثل هذا العبث سيفتح الباب للأطماع الشخصية على حساب المصلحة العامة ويقوض من إمكانيات تطوير البنى التحتية للتعليم الجامعي.

وبالنسبة للبنى التحتية للجامعات الجنوبية الجديدة المقترحة فقد أجريت العديد من الدراسات لمشاريع تأسيس جامعات جديدة في لحج وابين وشبوة والضالع وتبين إن جامعة لحج هي المرشحة الأولى للتأسيس من حيث الاحتياج ومدى وفرة البنية التحتية والكادر التدريسي ومع ذلك تأجل الإعلان عن تأسيسها دون مبررات وجيهة من مكتب الرئاسة اليمنية.

وفيما يتعلق بالكوادر الفنية فقد حدث تهميش واضح للكوادر الفنية المسؤولة عن تشغيل الأجهزة المختبرية وصيانتها، والتي تشكل حلقة وصل بين الأساتذة والمختبرات، فلا ترقية ولا توظيف ولا تأهيل لهذه الشريحة الهامة التي تكاد تكون قد انقرضت بالمقارنة مع حجم التوظيف الكبير للإداريين، ففي كلية الهندسة معقل الفنيين والمهندسين ونتيجة لانقراض هذه الشريحة تم ارسال الدكاترة دورات تدريبية الى الخارج للتدريب على الأجهزة الجديدة، ومثل هذا الاجراء لا يفيد، وخارج نطاق المألوف في عمل المختبرات، وبالتالي فإن تجاهل شريحة الفنيين له اثره السلبي على الجاهزية المختبرية وهو ما ساعد على إبقاء بعض الأجهزة والمواد المتوفرة في الكراتين والرفوف والأشلاف معرضة للخراب والتلف دون فائدة تذكر.

وفي التنسيق والتكامل بين الجامعات الجنوبية لم يفعّل هذا الدور بشكل رسمي لتبادل المنافع أكان ذلك بين الجامعات الجنوبية أو بين الكليات في إطار الجامعة الواحدة للاستفادة من الأجهزة والمواد المختبرية المتوفرة، وتبادل الخبرات العلمية والهندسية بين الكوادر المهنية كل في مجال اختصاصه.

كل هذه الأسباب دفعت القطاع الخاص على فتح كليات ومدارس خاصة كبدائل ناجحة للجامعات الحكومية مزودة بمختبرات ممتازة وتحت إدارة رشيدة اثبتت نجاحها.

لقد طال الإهمال المكتبات بعدم رفدها بالكتب العلمية الحديثة والمجلات والدوريات العلمية التابعة للدراسات العليا، ناهيك عن ضعف التشجيع لأعضاء هيئة التدريس وتعقيد الإجراءات المتعلقة في تأليف الكتب وكذا ترجمة الكتب العلمية الحديثة والمهمة المكتوبة باللغات الأجنبية، إلى جانب عدم الاستغلال الكافي للتقنيات الحديثة في مجال الكومبيوتر والبرمجة والإنترنت لتسريع تطوير التعليم الجامعي افقياً وراسياً وفقاً لنظام الاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم، ناهيك إن بعض الكليات غير متصلة بشبكة الانترنت ولم تمتلك مواطير كهربائية فتظل تقنياتها متوقفة وفي عزلة عن العالم الخارجي بسبب انقطاع الطاقة الكهربائية.